

زهير حامدي*

الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط

” سوف تنقل اكتشافات الغاز على الساحل الفلسطيني، التي أُعلن عنها مؤخرًا، إسرائيل من دولةٍ مستوردةٍ للغاز، إلى دولةٍ منتجةٍ له، بل ومصدرة. تسلط هذه الدراسة الضوء على التداعيات الجيوسياسية المحتملة لهذه الاكتشافات؛ على إسرائيل، وعلى منطقة الشرق الأوسط، وعلى مجريات الصراع العربي الإسرائيلي. على ضوء عرض شامل للمشهد الإقليمي للطاقة، تتوقف الدراسة عند أهم التداعيات الإقليمية المحتملة لهذه الاكتشافات ومنها: الآثار الاقتصادية والمالية على إسرائيل ووضعها الإستراتيجي في المنطقة، وآثار هذه الاكتشافات على الخلاف اللبناني – الإسرائيلي على الحدود البحرية، والصراع العربي – الإسرائيلي، إضافةً إلى الخلاف التركي – القبرصي الذي أدّى إلى تقارب سياسي واقتصادي وعسكري بين إسرائيل وقبرص واليونان في السنوات الأخيرة، مرشح للتحوّل إلى محور إستراتيجي جديد يضم هذه الدول الثلاث. تتطرق الدراسة، أيضًا، إلى البعد الأميركي – الأطلسي ومحاولات الولايات المتحدة الأميركية التخفيف من حدة الأزمات في المنطقة. كما تعرض الدراسة إلى البعد الروسي الذي يتمثل في اهتمام شركات الطاقة الروسية بهذه الاكتشافات ومحاولتها المشاركة فيها. وتطرح الدراسة في الختام، رؤية استشرافية حول أهمية التنسيق العربي من أجل مواجهة التحديات المستقبلية التي تفرضها هذه الاكتشافات على المنطقة العربية وعلى الصراع العربي الإسرائيلي.

”

* باحث مساعد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

فإنّ ثلثي هذا الاحتياطيّ موجودان في المياه الإقليمية للساحل الإسرائيليّ، أي ما يعادل - في المتوسط - ٨١ ترليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج تقنيّاً^(٤).

بدأت اكتشافات الغاز الأخيرة في الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسط تلفت انتباه المهتمين بصناعة الطاقة والنّخب السياسيّة الإقليميّة نظراً للتداعيات الإستراتيجيّة المحتملة على منطقة الشرق الأوسط، علاوةً على اهتمام الدّول الكبرى في العالم بها. هذه الورقة، محاولة لتحليل الآثار الجيوسياسية المحتملة على منطقة شرق المتوسط بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز التي أنجزتها إسرائيل في الساحل الفلسطينيّ المحتلّ منذ عام ١٩٤٨ وعلاقتها بالتطوّرات السياسيّة في المنطقة.

مشهد الطّاقة الإقليميّ

في هذا الجزء من الورقة، وقبل أن ننطلق في دراسة التداعيات الجيوسياسية المحتملة على منطقة شرق المتوسط بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز في الساحل الفلسطينيّ، نقدّم عرضاً مختصراً لمشهد الطاقة في الدول ذات الصّلة بهذه الاكتشافات، مع التّذكير أنّ هذه الدراسة تهتمّ بالحالة الإسرائيليّة خاصّةً.

إسرائيل

لقد بدأت نشاطات التنقيب عن النّفط والغاز في فلسطين التاريخيّة في سنة ١٩٤٧ - قبل قيام دولة إسرائيل - بمساعدة شركة تطوير النفط الفلسطينيّة المتفرّعة من شركة نفط العراق، وتوقّفت بسبب الحرب العربيّة الإسرائيليّة الأولى ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩. واستأنفت شركة نفط إسرائيل "نافطا" عمليّات التنقيب سنة ١٩٥٥^(٥). وأنجزت إسرائيل عدّة عمليّات تنقيب عن النّفط والغاز في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي في فلسطين التاريخيّة بما فيها الضّفة الغربيّة، من دون التّوصّل إلى اكتشاف احتياطيّات كبيرة حجماً أو ذات وزن اقتصاديّاً. وفي غضون عقد من الزّمان، بين سنوات ١٩٩٩ و٢٠١٠، انتقلت إسرائيل من موقع الدولة الفقيرة طاقويّاً إلى موقع الدولة التي تتطلّع إلى تصدير

"تعدّ إسرائيل، بحسب الكتاب المقدّس، أرض الحليب والعسل، أمّا في العصر الحديث، فهي أرض الحليب والعسل والغاز الطبيعيّ بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز في سواحلها"^(١). بهذه الجملة افتتحت مجلة "مستثمر النفط والغاز" Oil & Gas Investor عددها الخاصّ عن النشاطات النفطية لشركة نوبل الأميركيّة للطّاقة في إسرائيل بعد الاكتشافات الأخيرة التي حقّقتها قبالة الساحل الفلسطينيّ في عرض البحر الأبيض المتوسط خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

في السّياق نفسه، أعلنت دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة في نيسان/أبريل عام ٢٠١٠، أنّ الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسط يحتوي على احتياطيّ متوسّط غير مكتشف^(٢) يقدرّ بنحو ١,٧ مليار برميل من النّفط القابل للاستخراج تقنيّاً، مع أقصى احتمال قد يصل إلى ٣,٧ مليار برميل من النّفط القابل للاستخراج تقنيّاً. ويشمل الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسط الشريط البرّي لسواحل سورية ولبنان وفلسطين -التاريخيّة- والمياه الإقليمية لهذه الدول إلى غاية المياه القبرصية (انظر الخريطة رقم ١). أمّا في ما يخصّ الغاز في هذا الحوض، فقد أشار تقرير دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة إلى أنّ الاحتياطي المتوسّط القابل للاستخراج تقنيّاً هو ١٢٢ ترليون قدم مكعب من الغاز، وقد يصل -في أقصى تقدير- إلى ٢٢٧ ترليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج تقنيّاً^(٣). وبحسب استنتاجات لجنة شيشينسكي التي أسّستها وزارة الماليّة في إسرائيل في نيسان/أبريل عام ٢٠١٠، لدراسة السياسة الماليّة فيما يتعلّق بموارد النّفط والغاز في إسرائيل،

1 "Israel", Oil and Gas Investor magazine (Nov. 2009), p. 40, viewed 30/11/2012,

http://www.nobleenergyinc.com/_filelib/FileCabinet/PDFs/MISC/FINAL_Israel_article_O&G_Investor_Magazine.pdf?FileName=FINAL_Israel_article_O%26G_Investor_Magazine.pdf

٢ بحسب تعريف "دليل جمعية مهندسي النفط للمستخدم غير المختصّ" فإنّ الاحتياطي غير المكتشف هو الكمّيّات المحتملة من الثروة النفطية (نفط أو غاز)، في تاريخ معيّن، القابلة للاستخراج على أساس أدلّة غير مباشرة والتي لم يجر التنقيب عنها بعد [...] الانتقال من الاحتياطي غير المكتشف إلى الاحتياطيّ المكتشف ثمّ إلى الاحتياطيّ المؤكّد يتطلّب اكتشاف وتنقيب المخزون النفطي وتقييم الكمّيّات القابلة للإنتاج تقنيّاً واقتصاديّاً في إطار مشاريع ملائمة لتطوير وإنتاج المخزون. المصدر:

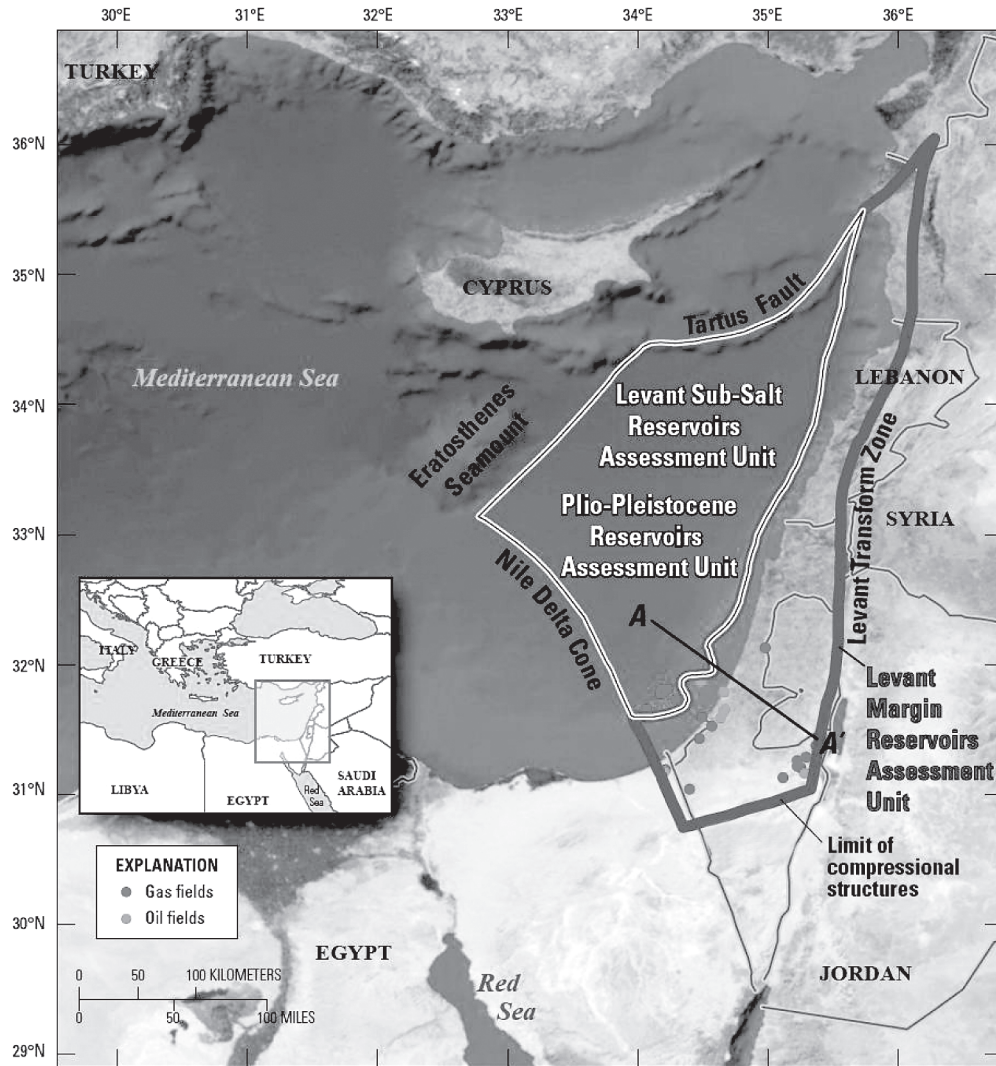
"SPE Petroleum Resources Management System Guide for Non-Technical Users", SPE, p.3, viewed 28/8/2012, http://www.spe.org/industry/docs/PRMS_guide_non_tech.pdf

3 US Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", Fact Sheet, no. 3014 (March 2010), p. 3, viewed 10/9/2012, <http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf>

4 Ministry of Finance, Conclusions of the Committee for the Examination of the Fiscal Policy with Respect to Oil and Gas Resources in Israel (January 2010), p. 17, viewed 5/9/2012, http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Docs/En/publications/02_Full_Report_Nonincluding_Appendixes.pdf

٥ وليد خذوري، "اكتشافات الغاز الإسرائيليّة: التوقّعات والعقبات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٢ (ربيع ٢٠١٠)، ص ٦٥.

خريطة رقم ١: الحدود الجيولوجية للحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط



المصدر: دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية، ٢٠١٠

US Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean",
Fact Sheet, no. 3014 (March 2010), p. 1, retrieved from: <http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf>

العالم في سنة ٢٠١٠، إذ يصل الاحتياطي المتوسط المؤكد لهذا الحقل إلى ١٧ ترليون قدم مكعب. وحرّي بنا أن نذكر أن هذه الأرقام أولية، وهي قابلة للارتفاع مع تقدّم عملية التقييم والتطوير الجارية الآن، والتي بدأت بالفعل وسوف تمتدّ على مدى عقدٍ كامل (يبين الجدول رقم ١ أهمّ الاكتشافات التي تمّت في إسرائيل خلال العقد الأخير مع الاحتياطي المؤكد لكل حقل).

الغاز للأسواق العالمية بعد سلسلة من الاكتشافات المهمة لاحتياطيات الغاز قبالة السواحل الفلسطينية الشمالية والجنوبية في البحر الأبيض المتوسط. وبدأت هذه الاكتشافات بحقلي "نوح" (Noa) و"ماري - ب" (Mari - B)، قرب شواطئ عسقلان في شهر آذار / مارس سنة ١٩٩٩، ثم حقل تامار في كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٩، وأخيراً اكتشاف حقل "لفياتان" في حزيران / يونيو عام ٢٠١٠، وكلاهما قرب سواحل حيفا. يُعدّ حقل "لفياتان" أهمّ اكتشاف للغاز حقّقه إسرائيل، كما أنّه الأهمّ في

جدول رقم ١: أهم حقول الغاز التي اكتُشفت في إسرائيل ما بين ١٩٩٩ و ٢٠١٠

اسم الحقل	نوح وماري - ب	تامار	دالت	لفياتان Leviathan
حجمه	١,٢ ترليون قدم مكعب	٩ تريليونات قدم مكعب	٠,٥ ترليون قدم مكعب	١٧ ترليون قدم مكعب
سنة اكتشافه	١٩٩٩	كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩	نيسان / أبريل ٢٠٠٩	حزيران / يونيو ٢٠١٠
سنة دخول الإنتاج	٢٠٠٤	نيسان / أبريل ٢٠١٣	غير معروف حالياً	٢٠١٦
الشركات المستغلة	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة.	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة ودورغاز للتنقيب وإسرامكو.	ديليك للطاقة وإسرامكو ودور غاز للتنقيب.	نوبل للطاقة ودليك للطاقة ورأسيو للتنقيب.

المصدر: أعدّ الجدول بناءً على أرقام:

Brenda Shaffer, "Israel - New natural Gas Producer in the Mediterranean", *Energy Policy*, Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), pp. 5379-5387.

الغاز في إسرائيل ٥٦٠ مليار قدم مكعب في عام ٢٠٤٠ بحسب الهيئة الإسرائيلية للغاز^(٩). ولابد أن نذكر، مرةً أخرى، أن هذه الأرقام هي أرقام أولية وهي قابلة للارتفاع لأن عمليات التقييم لما اكتُشف لم تنته بعد، وعمليات الاستكشاف ما زالت مستمرة في عدة مواقع على طول الساحل الفلسطيني.

بناءً على هذه المعطيات، فإن سيناريو تحول إسرائيل إلى دولة مصدرة للغاز للأسواق العالمية هو سيناريو واقعي. وتتعزز احتماليته بالنظر إلى تصريحات رؤساء شركات النفط العالمية التي تشارك مع إسرائيل في استكشاف حقول الغاز واستغلالها، وتصريحات النخبة السياسية الإسرائيلية التي تشجع هذا التوجه وبدأت تحرك إقليميًّا في اتجاه قبرص واليونان من أجل دراسة إمكانية تصدير مشترك للغاز من خلال محطات لتسييل الغاز أو أنابيب تربط حقول الإنتاج الإسرائيلية والقبرصية واليونانية لتسويق الغاز في الأسواق الأوروبية^(١٠). وفي هذا الإطار، يعبر تقرير شيشينسكي عن هذا التوجه بالعبارة التالية: "... فإن اكتشافات الغاز على نطاق واسع، سوف تسمح أيضًا بتصدير الغاز الإسرائيلي إلى دول أخرى، سواء عن طريق تسييل الغاز أو من خلال وضع خطوط الأنابيب الملائمة".

بموازاة اكتشافات إسرائيل الأخيرة للغاز في الساحل الفلسطيني، اكتشفت شركة نوبل الأميركية التي تنشط في إسرائيل كذلك مخزونًا مشتركًا مهمًا من الغاز، بين المياه الإقليمية القبرصية والمياه الإقليمية الإسرائيلية (حقل أفروديت Aphrodite). كما أن نتائج مسح زلزالي

بعد الاكتشافات التي أنجزت في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٠، وصل الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي لدى إسرائيل إلى ٢٧,٧ ترليون قدم مكعب من الغاز. ويكفي هذا الاحتياطي عند استغلاله لتلبية حاجيات السوق الإسرائيلية من الغاز والاستغناء عن الغاز المصري (يمثل الغاز المستورد من مصر ٤٠٪ من الغاز المستهلك في إسرائيل^(١١)) لعقود قادمة. يُعدّ هذا الرقم الأولي للاحتياطي المؤكد من الغاز، والقابل للارتفاع، رقمًا مهمًا مقارنةً بحجم إسرائيل الجغرافي والاقتصادي. ويمثل نحو ٠,٤٪ من احتياطي الغاز العالمي المؤكد، كما هو مبين في الجدول رقم ٢ الذي يقارن الاحتياطي المؤكد الإسرائيلي مع احتياطي الغاز المؤكد في أهم الدول المصدرة للغاز في المنطقة وفي العالم. ويظهر هذا الجدول أن الاحتياطي المؤكد من الغاز لدى إسرائيل (٠,٤٪ من الاحتياطي العالمي) قريب من الاحتياطي المؤكد من الغاز لدى أذربيجان (٠,٦٪ من الاحتياطي العالمي) وهي دولة مصدرة للغاز على الرغم من الاستهلاك المحلي العالي، والذي يقدر بـ ٣٥٠ مليار قدم مكعب^(١٢) في عام ٢٠١٠، مقارنةً بإسرائيل التي وصل فيها الاستهلاك المحلي للغاز إلى ١٤٨,٤ ترليون قدم مكعب في العام نفسه^(١٣). ومن المتوقع أن لا يتجاوز الاستهلاك الداخلي من

6 Ministry of Finance, "Conclusions of the Committee for the Examination...", p. 145.

7 U.S. Energy Information Administration, *Azerbaijan - Country Analysis Brief*, <http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=AJ>

يمثل الاستهلاك المحلي من الغاز نحو ٦٠٪ من الإنتاج الإجمالي من الغاز في أذربيجان الذي وصل إلى ٥٨٩ مليار قدم مكعب من الغاز بحسب أرقام عام ٢٠١٠.

8 Brenda Shaffer, "Israel - New Natural Gas Producer in the Mediterranean", *Energy Policy*, Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), p. 5381.

يمكن الاطلاع عليه في:

http://poli.haifa.ac.il/~bshaffer/Shaffer_Israel_naturalgas.pdf.

9 Ibid., p. 5383.

10 Ibid., p. 5386.

جدول رقم ٢: مقارنة للاحتياطي المؤكد الإسرائيلي من الغاز مع الاحتياطي المؤكد لأهم الدول المصدرة للغاز بحسب أرقام عام ٢٠١١

الدولة	الاحتياطي المؤكد من الغاز	نسبة الاحتياطي المؤكد من المجموع العالمي
روسيا	١٥٧٥ تق / ٤٤,٦ تم ^{٢٢}	٢١,٤٪
إيران	١١٦٨ تق / ٣٣,١ تم ^٢	١٥,٩٪
قطر	٨٨٤,٥ تق / ٢٥ تم ^٢	١٢٪
تركمنستان	٨٥٨,٨ تق / ٢٤,٣ تم ^٢	١١,٧٪
نيجيريا	١٨٠,٥ تق / ٥,١ تم ^٢	٢,٥٪
الجزائر	١٥٩,١ تق / ٤,٥ تم ^٢	٢,٢٪
مصر	٧٧,٣ تق / ٢,٢ تم ^٢	١,١٪
النرويج	٧٣,١ تق / ٢,١ تم ^٢	١٪
أذربيجان	٤٤,٩ تق / ١,٣ تم ^٢	٠,٦٪
إسرائيل	٢٧,٧ تق / ٠,٤٤ تم ^٢	٠,٤٪
الإجمالي العالمي	٧٣٦٠ تق / ٢٠٨,٤ تم ^٢	١٠٠٪

* تق: ترليون قدم مكعب. ** تم: ترليون متر مكعب.

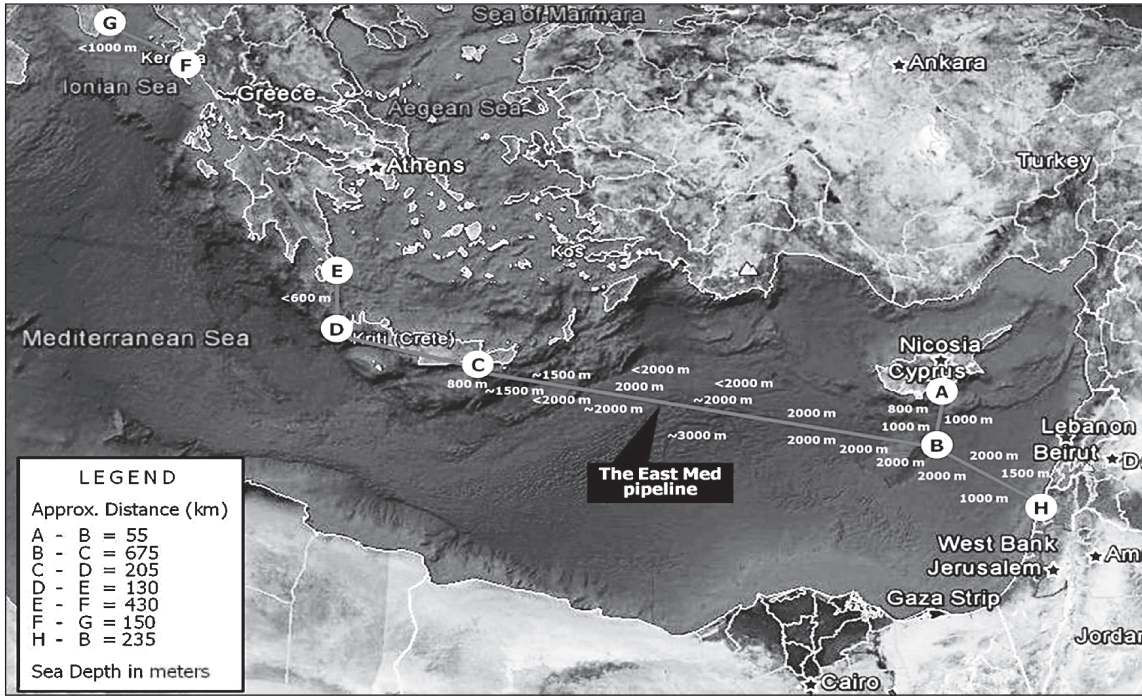
المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى العرض الإحصائي السنوي لشركة BP لسنة ٢٠١٢ باستثناء الأرقام المتعلقة بإسرائيل غير الموجودة لغاية الآن في إحصائيات BP. "BP Statistical Review of World Energy", BP, June 2012, retrieved from: www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pdf الأرقام الخاصة بإسرائيل مستمدة من مصادر أخرى مذكورة في سياق هذه الورقة.

الروسي والنرويجي والشمالي الأفريقي (الجزائر وليبيا)، خاصة بعد سلسلة الانقطاعات الناجمة عن الخلاف الروسي الأوكراني بشأن رسوم المرور، والثورة الليبية التي أدت إلى توقف الإنتاج في الحقول الليبية لعدة شهور. وعلى الصعيد الأمني، تتطلع كل من قبرص واليونان إلى تنسيق أمني مع إسرائيل من أجل حماية منشآت الغاز في البحر، وهو ما تبرزه هذه الدراسة لاحقاً.

أول الخيارات التي تجري مناقشتها بين إسرائيل وقبرص واليونان للاستغلال المشترك لثروة الغاز الحالية والمرتبقة هو خيار بناء شبكة من الأنابيب تحت البحر بين هذه الدول لتصدير الغاز إلى أوروبا، إذا كانت هناك جدوى اقتصادية لهذا الخيار. ويتمثل الخيار الثاني في بناء محطات مشتركة لتسييل الغاز على أراضي إحدى الدول الثلاث. وفيما يخص بناء شبكة من أنابيب الغاز (انظر الخريطة رقم ٢)، فإن السبب الرئيس الذي يدعم هذا الطرح هو استحالة المرور بالأراضي اللبنانية والسورية والتركية من أجل تصدير الغاز الإسرائيلي في ظل الصراع العربي الإسرائيلي والخلاف التركي القبرصي. ولكن تنفيذ هذه الفكرة

على طول سواحل جزيرة كريت في اليونان تدل على وجود مخزون معتبر من الغاز. نتج عن هذه الاكتشافات المتزامنة على سواحل هذه الدول الثلاث مشاورات وتقارب على مستوى رسمي وعلى مستوى شركات الطاقة المحلية والعالمية، من أجل دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لتصدير الغاز الذي اكتشف والذي قد يُكتشف في المستقبل بناءً على المؤشرات الإيجابية المتوقعة حالياً، والتي أفرزتها العمليات الأولية للاستكشاف في الدول الثلاث. وقد تفرض اعتبارات اقتصادية وأمنية على إسرائيل وقبرص واليونان الشراكة (التنسيق) لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية، خاصة في حال اكتشاف مخزون مهم من الغاز في قبرص واليونان. فمن الناحية الاقتصادية، ستسمح هذه الشراكة بتخفيض تكلفة إقامة البنية التحتية الضرورية من أجل إنتاج الغاز وتصديره، وتعزيز الجدوى الاقتصادية للمشاريع المستقبلية. وتصبح هذه الجدوى الاقتصادية للاستغلال المشترك أكثر وضوحاً بالنظر إلى رغبة الأسواق الأوروبية المتعطشة لمصادر جديدة للغاز في توفير مصادر جديدة لاستيراد الغاز إضافة إلى المصادر الحالية

خريطة رقم ٢: المسار المقترح لشبكة أنابيب الغاز من السواحل الفلسطينية إلى السواحل الإيطالية



المصدر:

Harris A. Samaras, "Southeastern Mediterranean Hydrocarbons: A new Energy corridor for the EU?", Slide Show, April 2012, Slide 20, retrieved from: <http://www.authorstream.com/Presentation/samarash-1455960-southeastern-mediterranean-hydrocarbons/>.

تدلّ اكتشافات الغاز الأخيرة والمعلومات الجيولوجية التي توصّلت إليها شركات النفط، على وجود فرص عالية لاكتشاف مزيد من الحقول على اليابسة. وفي هذا الإطار، منحت إسرائيل العشرات من التصاريح للتنقيب عن النفط والغاز على اليابسة وفي البحر، كما تشير الخريطة رقم ٤.

سورية

لدى سورية احتياطي مؤكّد متواضع من الغاز على اليابسة، ويقدر بـ ١٠,١ تريليونات قدم مكعب (ما يعادل ٠,٣ تريليون متر مكعب) بحسب أرقام عام ٢٠١١ (١٠,١٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي)^(١١). وقد أنتجت سورية ٢٣٢,٤ مليار قدم مكعب في عام ٢٠١١^(١٢).

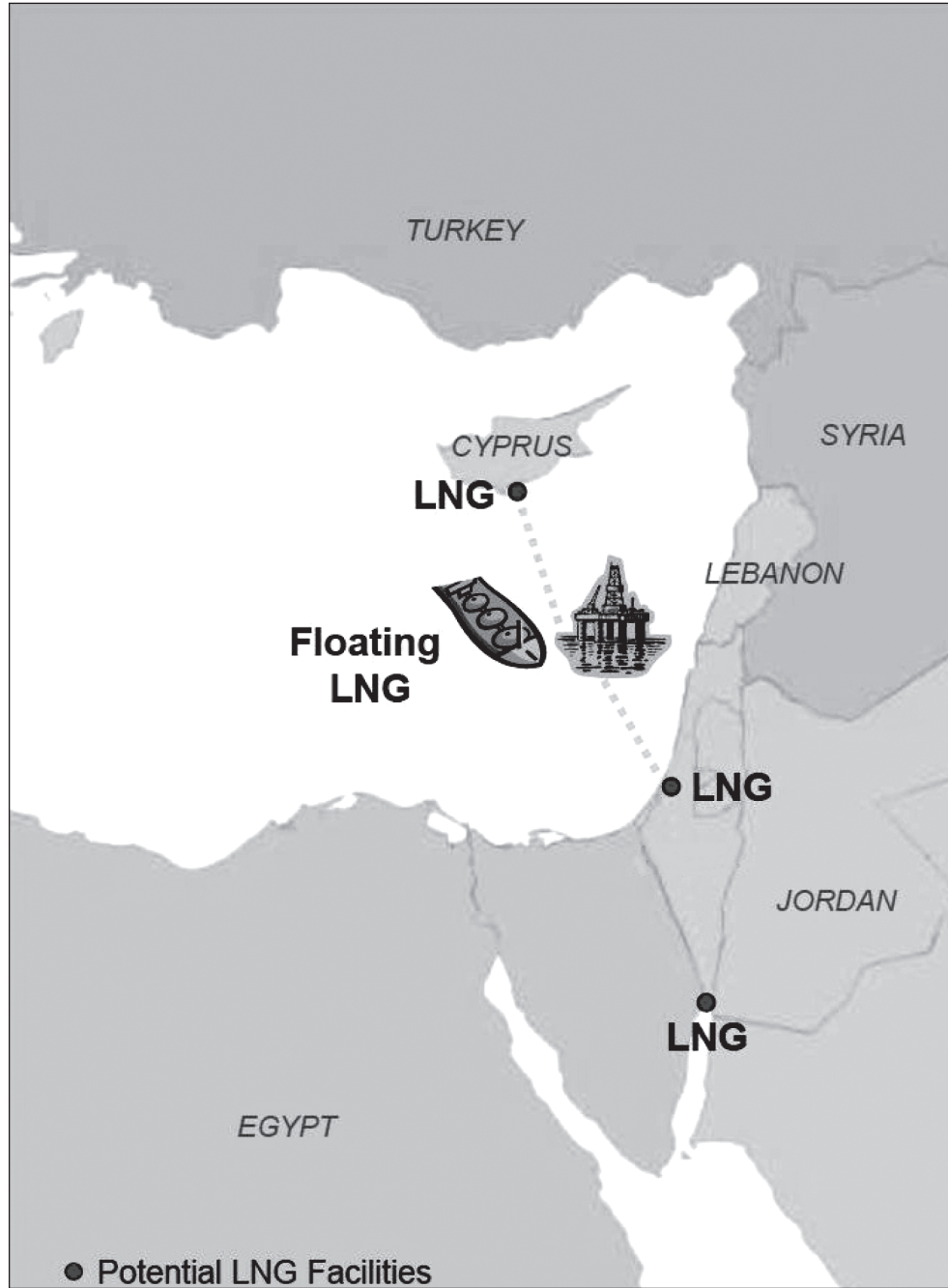
على أرض الواقع يحتاج إلى شراكة ضرورية مع الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان التمويل والطلب على الغاز. وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنه، وتشبع السوق العالمية من الغاز، من الصعب تحديد موقف أوروبا من هذا الاقتراح الذي يحتاج إلى استثمارات هائلة على مدى نحو ١٥ سنة قبل أن يرى الثور.

وعند فحص المقترح الثاني بتسييل الغاز لتصديره، يتضح أنّ هذا الخيار يتطلب استثمارات كبيرة. وهناك مشاورات أولية بين إسرائيل وقبرص واليونان، إضافة إلى عدد من شركات الطاقة المحلية والعالمية، من أجل دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الطرح. وقد قرّرت الحكومة الإسرائيلية - في حال اعتماد هذا الخيار - أن يكون بناء منشآت تسييل الغاز على الأراضي الإسرائيلية (أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨)، وذلك لأسباب تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، بادرت شركة نوبل للطاقة - بالفعل - التي تدير عددًا من حقول الغاز في إسرائيل، بإنجاز دراسات أولية للخيارات المتاحة من أجل تصدير الغاز المسال إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية (انظر الخريطة رقم ٣، والتي تبين الاختيارات المتاحة لبناء محطات تسييل الغاز الإسرائيلي).

11 BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2012, p. 20, viewed 6/9/2012, www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pdf

12 Ibid., p. 22.

خريطة رقم ٣: الخيارات المطروحة من أجل بناء محطات لتسييل الغاز الإسرائيلي

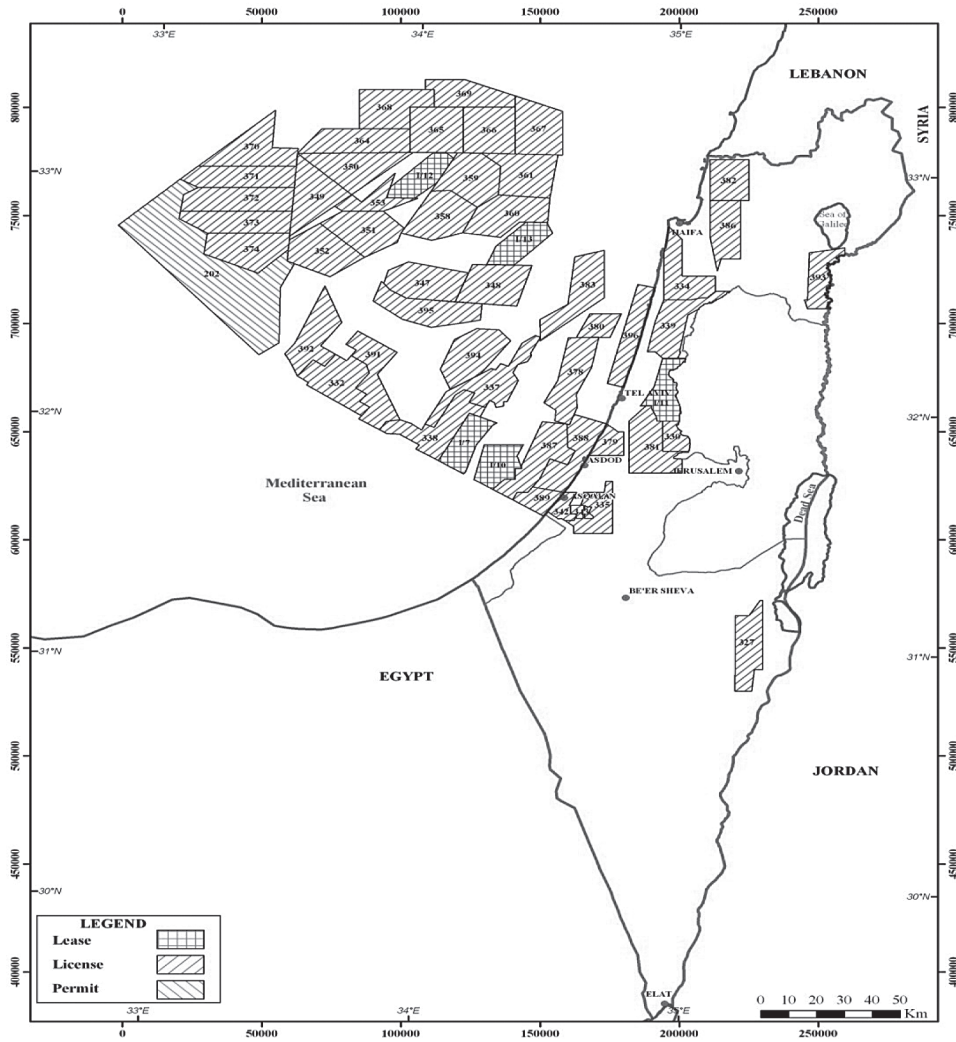


المصدر: عرض شركة نوبل للطاقة أمام اجتماع المستثمرين، آب / أغسطس ٢٠١٢.*

Noble Energy, Investor Meetings, Slide show, August 2012, slide 39, http://www.nobleenergyinc.com/_filelib/FileCabinet/PDFs/Presentations/2012_09_September_books_FINAL.pdf

* في نسخة وثيقة شركة نوبل التي اطلعنا عليها على موقع الشركة في شهر آب / أغسطس، كان العرض يضم هذه الخريطة، ولكنها حذفت في الوثيقة المحيئة المنشورة في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٢.

خريطة رقم ٤: توزيع رخص استكشاف واستغلال النفط التي منحتها وزارة الطاقة والموارد المائية في إسرائيل



المصدر: <http://www.mni.gov.il/mni/heil/NaturalResources/OilSearch/OSMapping/default.htm>

الشركات الأجنبية جزاء العقوبات الاقتصادية المفروضة من الدول الغربية وحلفائها. وتستخدم سورية ربع إنتاجها من الغاز في حقول النفط من أجل تعزيز إنتاج النفط، ويستخدم الباقي لتوليد الكهرباء. يقدر الاحتياطي المؤكد من النفط في سورية بنحو ٢,٥ مليار برميل بحسب أرقام سنة ٢٠١١، ويمثل ٠,٢٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط^(١٥). وفي عام ٢٠١١، أنتجت سورية ٣٣٢ ألف برميل

واستهلكت نحو ٢٥١ مليار قدم مكعب في عام ٢٠٠٩^(١٦)، واستوردت الفارق من مصر عبر أنبوب الغاز العربي^(١٧) (انظر الخريطة رقم ٥). على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها سورية، ارتفع الإنتاج المحلي من الغاز بنسبة ١٠٪ في سنة ٢٠١١، وقد انخفض الإنتاج خلال سنة ٢٠١٢، بسبب تفاقم الأزمة السياسية والأمنية وانسحاب

13 U.S. Energy Information Administration, "Syria - Country Analysis Brief", August 2011, viewed 25/8/2012, <http://205.254.135.7/countries/cab.cfm?fips=SY>

14 Ibid.

خريطة رقم ٥: أنبوب الغاز العربي



المصدر:

Brenda Shaffer, "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief*, June 2012, p. 4, retrieved from: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339172423Shaffer_EnergyMarketProspects_Jun12.pdf

في مياها الإقليمية. ولكن الوضع الحالي لن يسمح باستئناف عمليات التنقيب^(١٧).

لبنان

ليس للبنان أي إنتاج محلي من الغاز أو النفط، ولم تستكشف فيه المحروقات براً أو بحراً، فهو يستورد كميات صغيرة من الغاز المصري

من النفط يومياً^(١٦)، وحققت اكتفاء ذاتياً في النفط يسمح لها بتصدير كميات متواضعة إلى السوق الأوروبية خاصة، وهي الصادرات التي توقفت بسبب العقوبات الاقتصادية على النظام السوري منذ بداية الثورة السورية في عام ٢٠١١.

كما أشرنا في بداية هذه الورقة، وبحسب دائرة المسح الجيولوجي الأميركية، لدى سورية إمكانية اكتشاف حقول جديدة من النفط والغاز على أراضيها وفي مياها الإقليمية. وبعد الاكتشافات الإسرائيلية الأخيرة في الساحل الفلسطيني، حددت وزارة الطاقة والموارد المعدنية السورية، في آذار / مارس ٢٠١١، ثلاث كتل للتنقيب عن النفط والغاز

17 Brenda Shaffer, "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief*, June 2012, p. 4, viewed 30/8/2012, http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339172423Shaffer_EnergyMarketProspects_Jun12.pdf.

16 Ibid., p. 8.

الوقت نفسه، أدت أول الاكتشافات في إسرائيل إلى تأزيم الوضع بين كل من لبنان وإسرائيل من جهة، وبين تركيا وقبرص من جهة أخرى. في هذا الصدد، قد يجد الخلاف التركي القبرصي حلاً على المدى المتوسط في إطار مساعي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل إعادة توحيد شطري جزيرة قبرص. غير أنه من المستبعد حل الخلاف اللبناني الإسرائيلي على حدودهما البحرية في المدى المتوسط أو حتى الطويل، لأن الحل يتطلب إنهاء حالة الحرب بينهما والاتفاق المشترك على التوجه إلى محكمة العدل الدولية من أجل الفصل في المناطق المتنازع عليها إذا فشلت المفاوضات الثنائية في التوصل إلى حل. هذا السيناريو صعب التحقيق، نظراً لاستمرار احتلال إسرائيل لأراض لبنانية وعربية منذ أكثر من ستين سنة، وخاصة مع موجة الربيع العربي التي سوف تغير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وتجعل من الصعب على الأنظمة العربية الجديدة -والقديمة- التساهل مع إسرائيل أو التفريط في الحقوق العربية. ويمثل القرار المصري بتعليق تصدير الغاز إلى إسرائيل بعد سقوط نظام مبارك مؤشراً على هذا التوجه الجديد. هذا لا يعني أن إسرائيل ولبنان لن يتمكنوا من إنتاج الغاز في مياههما الإقليمية، ولكن فرص الصراع تتزايد كلما تحققت اكتشافات في المناطق المتنازع عليها، وهذا احتمال وارد جداً علماً أن الحدود البحرية بين البلدين لم ترسم بعد. علاوة على ذلك، هناك احتمال ظهور بؤرة توتر ونزاع بين تركيا وقبرص، وبين تركيا وإسرائيل في حال قيام شراكة بين هذه الأخيرة وقبرص من أجل استغلال حقول الغاز المشتركة، نظراً للخلاف التركي القبرصي بشأن مستقبل الجزيرة المقسمة إلى شطر تركي وآخر يوناني منذ عام ١٩٧٤.

آثار اكتشاف الغاز في إسرائيل

سترتب على اكتشافات الغاز الطبيعي الأخيرة والاكتشافات المرتقبة بالاعتماد على المعطيات الجيولوجية ونتائج عمليات التنقيب الأخيرة، آثاراً في إسرائيل وفي المنطقة. ستمكّن هذه الاكتشافات إسرائيل من تحسين أمن الطاقة لديها إلى حد كبير، وتؤدي إلى توسيع استعمال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة للاستهلاك المحلي. فقد أدى اكتشاف حقلي "ماري - ب" و"نوح" في العقد الماضي إلى إدخال استخدام الغاز الطبيعي في إسرائيل في السنوات الأخيرة نظراً لمزاياه. واستثمرت مبالغ كبيرة، تقدّر بنحو ١,٣ مليار دولار^(١٩)، في تهيئة البنية التحتية، مثل

عبر سورية من خلال الأنبوب العربي للغاز (انظر الخريطة رقم ٥)، ويؤمن جلّ احتياجاته من النفط من مصر أيضاً. وبعد اكتشاف إسرائيل للغاز في السواحل المحاذية للبنان، بدأت الحكومة اللبنانية تهتم بهذا الموضوع. وفي هذا الصدد، وافق البرلمان اللبناني على قانون النفط في آب / أغسطس سنة ٢٠١٠، وكلفت الحكومة اللبنانية شركتين نرويجيتين بإجراء أول مسح زلزالي على طول سواحلها في مياهها الإقليمية^(٢٠).

الضفة الغربية وقطاع غزة

اكتشفت شركة بريتش غاز (British Gas BG) أول حقول للغاز في المياه الإقليمية لقطاع غزة في عام ٢٠٠٠، والذي يقدر احتياطيه بنحو ١,٢ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. لم يتخذ بعد قرار لتطوير الحقل وبداية الإنتاج نظراً لاعتراض إسرائيل التي تخشى أن تستفيد حكومة حماس في غزة من عائدات الغاز. ويعتمد، حالياً، كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على إسرائيل في استهلاكهما للكهرباء باستثناء مدينة أريحا التي تعتمد على الأردن، إضافة إلى مولد كهرباء واحد يعمل بالديزل في قطاع غزة. سوف تبقى الاكتشافات الأخيرة من الغاز قبالة سواحل غزة غير مستغلة نظراً لحالة الانقسام الفلسطيني، وذلك على الرغم من حاجة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى هذه الثروة حتى يقلل اعتمادهما على مصادر الطاقة الإسرائيلية، ويساهما في بناء اقتصاد وطني فلسطيني موحد بعيداً عن الاعتماد المفرط على الاقتصاد الإسرائيلي.

التداعيات الإقليمية لاكتشاف الغاز في إسرائيل

لا تزال منطقة حوض شرق البحر المتوسط في أول مراحل الانتقال إلى منطقة منتجة للمحروقات وللغاز خاصة. ولن تغير الاحتياطيات المكتشفة إلى حد الآن في كل من إسرائيل وقبرص، خريطة أسواق الطاقة العالمية. ولكن، هناك احتمال قوي لاكتشافات أخرى ذات بال في المستقبل القريب في كلا البلدين، سوف يكون لها الأثر الكبير في معادلة الطاقة في كل من أوروبا وآسيا، وسوف تغير جذرياً نمط إنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة، وخاصة في إسرائيل وقبرص. في

18 Republic of Lebanon, Ministry of Energy and Water, "Technical Data", viewed 7/9/2012 http://www.lebanon-exploration.com/Technical_Data.htm

١٩ وزارة المالية الإسرائيلية، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ١٩.

تعديل محطات الطاقة، وإنشاء شبكات النقل والتوزيع لتسهيل استخدام الغاز الطبيعي كمصدر رئيس للطاقة في إسرائيل. ومن المتوقع أن تواصل هذه العملية وتتوسع على نحو متزايد مع بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء تعتمد على الغاز وقودًا، وخاصةً بعد الاكتشافات الأخيرة.

أما في المجال الاقتصادي، فإن استخدام الغاز الطبيعي المنتج محليًا سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الطاقة، وعليه ستتحسن كفاءة الصناعة الإسرائيلية محليًا وعالميًا. كما ستوفر المداخل المرتقبة من عملية تصدير الغاز للأسواق العالمية لإسرائيل استقلالية مالية، وقدرًا على تطوير اقتصادها وقدراتها العسكرية من دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، إذ ستعرف أول مرة في تاريخها استقلالًا تامًا في مصادر الطاقة على المدى الطويل، إضافةً إلى مصدر دخل بفضل تصدير الغاز لسنوات عديدة بإجمالي يقدر بمئات المليارات من الدولارات. من الصعب تحديد المداخل المالية التي سوف تجنيها إسرائيل من الاكتشافات الحالية والمستقبلية من الغاز، لكن، وبحسب تقرير شيشينسكي، تقدر القيمة المالية للمخزون الموجود في حقل تامار (Tamar) وحده بنحو ١٣٠ مليار شيكل إسرائيلي جديد (أي ما يعادل نحو ٣٢ مليار دولار أمريكي) على مدى ثلاثين سنة، بحسب المعطيات الحالية^(٢٠)، علمًا أن هذا المبلغ سوف يقسم بين الشركات التي تسير الحقل وإسرائيل. في عام ٢٠١٠، وبحسب وزارة المالية الإسرائيلية، حصلت الحكومة الإسرائيلية، في شكل ضرائب متعددة، نحو ٤٠٪ من قيمة النشاط الاقتصادي للغاز المنتج في ذلك العام، وهي نسبة تساوي ما تحصله بريطانيا حاليًا من نشاط صناعة الغاز فيها^(٢١). على سبيل المقارنة، وبالاستناد إلى القيمة المالية للاحتياطي المؤكد الحالي من الغاز في إسرائيل التي تقدر بنحو ٤٠ مليار دولار أمريكي، سوف تجني الحكومة الإسرائيلية نحو ١٦ مليار دولار أمريكي في السنوات القادمة^(٢٢). لا شك في أن ثروة الغاز سوف تحقق لإسرائيل مداخل معتبرة على مدى العقود القادمة، وتمنحها قوةً واستقلاليةً ماليةً لم تتوفر لها منذ نشأتها. ومن المرجح أن "تصدير الغاز سوف يغير الوضع الاستراتيجي لإسرائيل" كما جاء في تقرير شيشينسكي^(٢٣). أضف إلى ذلك أن الاعتماد على الغاز المنتج محليًا سوف يساهم إيجابيًا في ميزان المدفوعات، وسوف توفر إسرائيل ملايين الدولارات المخصصة

سنويًا لاستيراد الطاقة، خاصةً إذا تزايد اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الغاز بدل النفط المستورد. وفي هذا الإطار، يرى الباحث شمويل إيفن Shmuel Even أن تطوير صناعة الغاز والتقليل من الاعتماد على النفط هما جزءًا من مجهود إستراتيجي عام هدفه الحد من الاعتماد على النفط^(٢٤).

على المستوى السياسي، من الصعب التكهن باحتمال توقف المساعدات الأمريكية المالية السنوية لإسرائيل. ولكن، إن استمرت هذه المساعدات المالية - ومن المرجح أنها سوف تستمر حتى لو تمتعت إسرائيل بمدخيل إضافية بفضل تصدير الغاز في المستقبل - فإن المساعدات الأمريكية لن تكون حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي كما هي حاليًا.

وفي المجال العلمي، سترتب عن حافز تطوير صناعة الغاز في إسرائيل تنمية البحث العلمي والتكنولوجيا المتصلة باستخدام الغاز في قطاعات مختلفة كقطاع النقل. علاوةً على ذلك، سوف تحتاج إسرائيل إلى ترتيبات أمنية عالية من أجل تأمين حقول الغاز ومنصات الإنتاج والبنية التحتية ذات الصلة. وعليه، سوف يجري تطوير المهارات والتكنولوجيا في هذا المجال، وهو ما يحقق فرصًا جديدة للشركات الإسرائيلية الناشطة في مجال الأمن.

أما في مجال البيئة والمياه، فقد تكون لهذه الاكتشافات مساهمة إيجابية في قضية الصراع على الماء في المنطقة، إذا استخدم الغاز في محطات لتحلية مياه البحر. وستزيد نسبة الغاز في مزيج طاقة المنطقة، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتخفيف تلوث البيئة في المنطقة.

الخلاف اللبناني - الإسرائيلي على الحدود البحرية

تضعف التوتر بين لبنان وإسرائيل منذ الاكتشافات الأخيرة للغاز وتواصل عمليات الاستكشاف قبالة السواحل الإسرائيلية في منطقة يحدّها لبنان جزءًا من مياهه الإقليمية (انظر الخريطة رقم ٧ التي تبين المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل في البحر الأبيض المتوسط). ويعاني لبنان من خلل هيكلي في مؤسسات الدولة، فهي ضعيفة بسبب الصراعات والتوازنات الطائفية الداخلية، ولا تسيطر أمنياً على جميع الثواب الوطني. في هذا الإطار، يخشى أن تفاقم الثروة المحتملة من الغاز الصراع الداخلي على تقسيم الثروة والتصرف فيها.

٢٠ وزارة المالية الإسرائيلية، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ١٣٥.

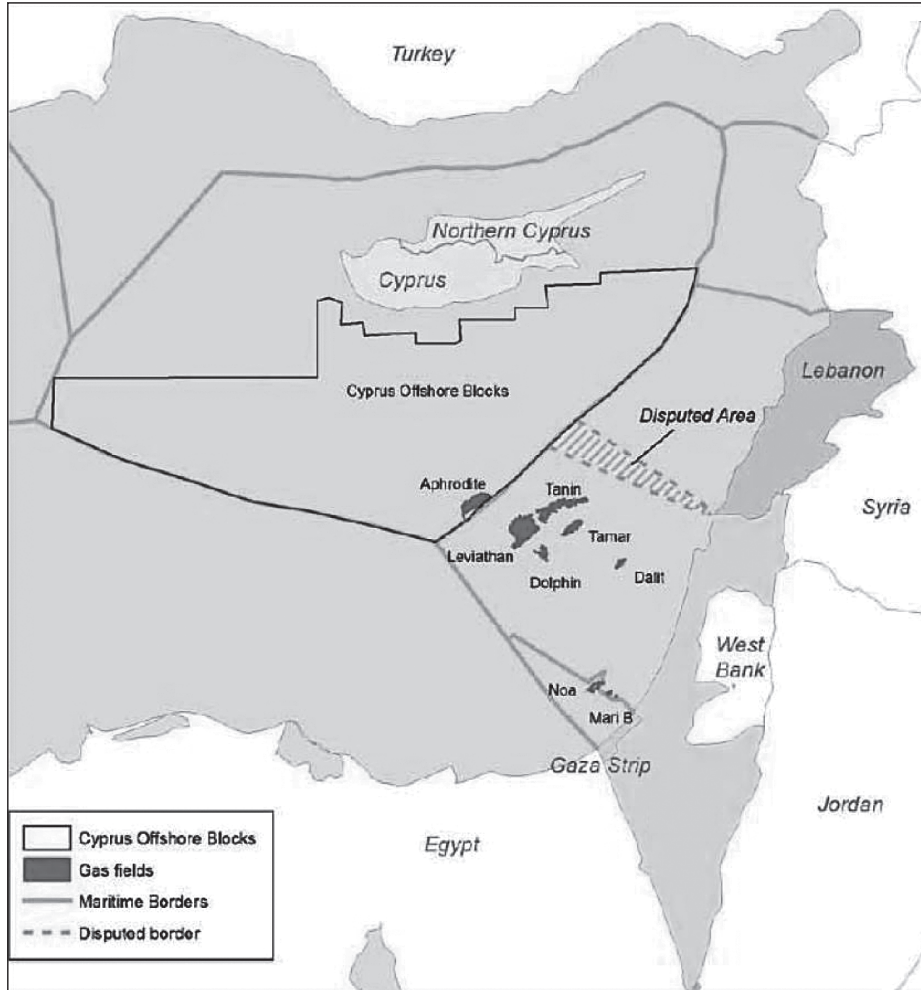
21 Shmuel Even, "Israel's Natural Gas Resources: Economic and Strategic Significance", *Strategic Assessment*, Vol. 13, no. 1 (July 2010), p. 14.

22 Ibid.

٢٣ وزارة المالية الإسرائيلية، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ٢٠.

٢٤ المصدر نفسه، ص ١٧.

خريطة رقم ٧: المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل في البحر الأبيض المتوسط.



المصدر:

PFC Energy, "Memo Petroleum Risk Manager", June 2012; http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339170753Leigh_SummaryDocument_Jun12_maps.pdf

الحدود البرية أو البحرية. ونقاط الخلاف في هذا الصدد متعددة، خاصةً فيما يخص الحدود البحرية كما هو واضح من الخريطة رقم ٧. وقد أطلق رئيس مجلس النواب نبيه بري عدة تصريحات بشأن موضوع الغاز وضرورة تنبه لبنان لهذا الموضوع. وأعلن نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، في شهر تموز / يوليو من سنة ٢٠١١^(٢٥)

علاوةً على ذلك، لا يمتلك لبنان القدرة العسكرية ولا الخبرة من أجل تأمين منشآته النفطية التي سوف تبني في المستقبل لإنتاج الغاز. وشرط ذلك أن يوجد لبنان جبهته الداخلية، ويعزز قدراته الإدارية لتنظيم قطاع الطاقة واستغلال ثروة الغاز المحتملة بكفاءة وشفافية، وهذا ما يبدو صعب التحقيق في الوضع الراهن.

25 "Hezbollah: Lebanon will not let Israel seize its natural gas", *Haaretz*, 14/7/2011; <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/hezbollah-lebanon-will-not-let-israel-seize-its-natural-gas-1.373201>

يحكم الحدود بين لبنان وإسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦. ولكن، لا يوجد أي اتفاق نهائي على ترسيم

على لسان وزير الطاقة أنها لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر شبكة الأنابيب التي تمرّ على أراضيها من أجل الوصول إلى الأسواق الأوروبية، وأنها رفضت طلبات شركات خاصة للسّماح لها بعبور الغاز الطبيعي المنتج في إسرائيل عبر تركيا إلى أوروبا^(٣٦). لقد انتهجت تركيا تكتيكات تخويف فقط ولم تتحرّك سفنها أو طائراتها الحربية كما هدّدت بذلك، عندما نقلت شركة نوبل للطاقة الأميركية منصّة نفطية من السّواحل الإسرائيلية إلى السّواحل القبرصية اليونانية علماً أنها أنّ أيّ عملية عسكرية تركية تستهدف شركة أميركية سوف تلقي بظلالها على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية شريكها في الحلف الأطلسي. ومع ذلك، أرسلت تركيا سفينة استكشاف تابعة لها إلى المياه الإقليمية اليونانية على مقربة من حقول الغاز الإسرائيلية في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١١. ولكن هذه الخطوة التركية أثارت استجابة إسرائيلية فورية، فقد حلّقت طائرتان حربيّتان إسرائيليتان فوق السفينة التركية وفي الأجواء القبرصية التركية، فردّت تركيا بإرسال طائرتين حربيّتين وراء الطائرات الإسرائيلية. في هذا الصّراع التركيّ القبرصي، وقف كلّ من الولايات المتحدة الأميركية والاتّحاد الأوروبي إلى جانب الحكومة القبرصية اليونانية، ليس بسبب تأثير اللّوبي الصهيونيّ فحسب، ولكن لأنّ غاز شرق المتوسط قد يساهم في تعزيز أمن الطّاقة الأوروبيّ وخفض التبعيّة للغاز الروسيّ والشّماليّ الأفريقيّ.

من غير المتوقّع أن تتخذ تركيا أيّ خطوات عسكرية من أجل وقف عمليّات التّنقيب على السّواحل القبرصية اليونانية، علماً أنها عضو في حلف الناتو، وليس من مصلحتها الدّخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل التي تحظى بالدّعم الأميركيّ. والدّليل على ذلك أنّ الحكومة القبرصية أجرت جولة مناقصات ثانية في أيار / مايو عام ٢٠١٢ من أجل استكشاف مساحات إضافيّة من سواحلها، ووجدت صدّى واسعاً لدى عددٍ كبير من شركات الطّاقة في العالم^(٣٧). ويعدّ اهتمام شركات الطّاقة الكبرى بالغاز القبرصيّ مؤشّراً قوياً على إمكانيّة اكتشاف مخزون كبير من الغاز والنّفط، وعلى أنها لا ترى أيّ تهديد أمنيّ تركيّ لاستثماراتها المستقبلية في المنطقة. بل نلاحظ أنّ تركيا قد كلّفت شركتها الوطنية (الشركة التركية للنّفط) بالتّنقيب عن النّفط والغاز على شواطئ قبرص التركية في نيسان / أبريل عام ٢٠١٢، أملاً في اكتشاف مخزونٍ من

أنّ الحزب ودولة لبنان سيقفان بالمرصاد لأيّ محاولة من إسرائيل للمساس بحقوقها في مياهها الإقليمية مهما كان الثمن.

حرّيّ بنا في هذا الإطار أن نذكر أنّ جميع الاكتشافات الإسرائيلية للغاز على السّاحل الفلسطينيّ ليست موجودة في المنطقة الحدوديّة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان، وأنّه لم يكتشف أيّ مخزون للغاز في المياه الإقليمية اللبنانية إلى غاية الآن. والتوتّر الأخير بين إسرائيل ولبنان، والذي تجسّد في تصريحات عددٍ من الشخصيات السياسيّة، اللبنانيّة خاصّة، جاء نتيجة احتمال اكتشاف مخزونٍ مشترك بين إسرائيل ولبنان في المستقبل والتّعقيدات التي سوف تواجهها الدولتان لاستغلال هذا المخزون الافتراضيّ في ظلّ غياب أيّ اتفاقية سلام واتّصالات مباشرة. ولكن، يبدو أنّ ردّة الفعل اللبنانية في هذا المجال تعود إلى حسابات داخلية في المقام الأوّل، ولا ترتبط بأجندة وطنية لبنانية أو إقليمية عربية ذات صلة بالصّراع العربيّ الإسرائيليّ.

الخلاف التركيّ - القبرصيّ

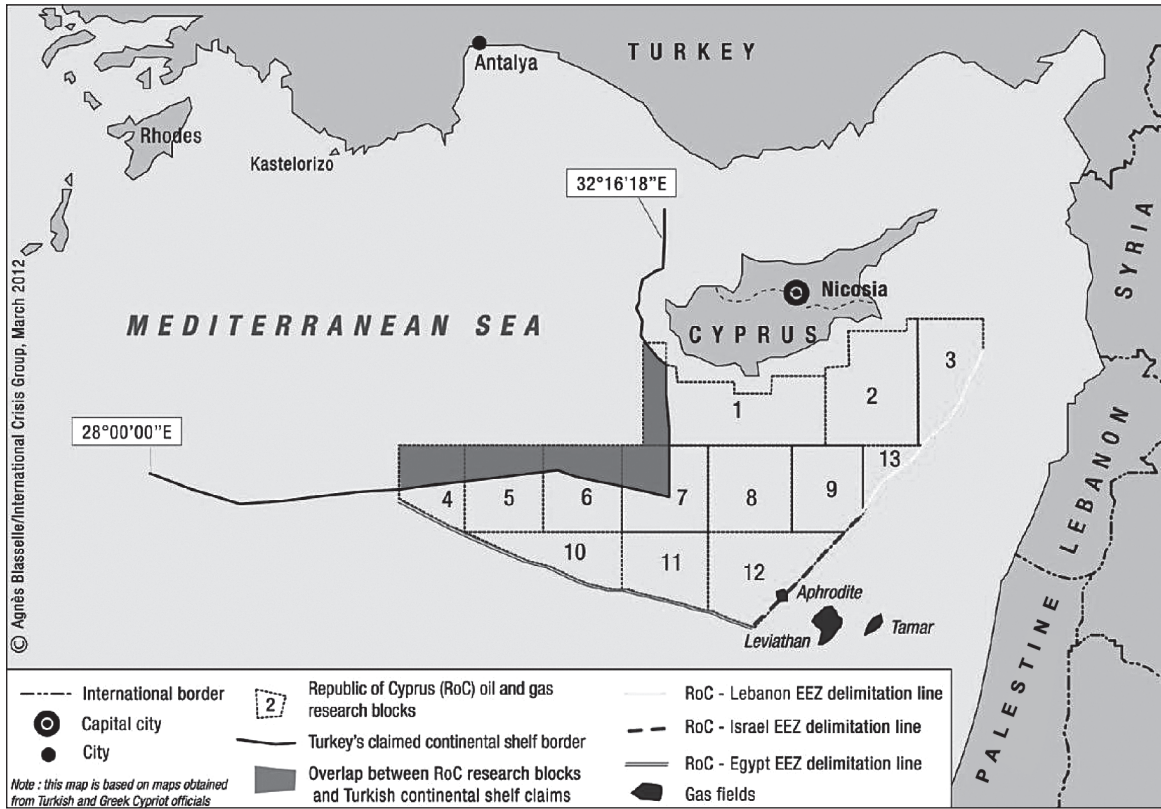
تمثّل اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق المتوسط قبالة سواحل إسرائيل وقبرص تحدّيّاً كبيراً لتركيا، سواء من حيث علاقاتها مع دول المنطقة أو مع دولٍ أخرى كالولايات المتحدة الأميركية. فقد تزامنت هذه الاكتشافات مع تدهورٍ في العلاقة ما بين تركيا وإسرائيل على خلفيّة الهجوم الإسرائيليّ على سفينة "مرمرة" التركية قبالة سواحل غرّة في أيار / مايو ٢٠١٠، والذي قُتل فيه تسعة مواطنين أتراك. كما يتواصل فشل الأمم المتّحدة، إلى غاية الآن، في إيجاد حلّ نهائيّ للقضيّة القبرصية، علاوةً على حالة الانسداد في ملفّ انضمام تركيا إلى الاتّحاد الأوروبيّ.

اعتزّلت تركيا على الاتفاقيّات الثنائية لترسيم الحدود البحرية التي توصلت إليها قبرص مؤخّراً مع إسرائيل ولبنان ومصر لأنها لا تعترف بجمهورية قبرص، ولأنّها ترى ضرورة التوصل إلى تسوية سياسيّة شاملة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيّين قبل الشّروع في استغلال ثروات الغاز المحتملة حتّى لا يضيع حقّ القبارصة الأتراك في هذه الثروة (انظر الخريطة رقم ٨ بخصوص المنطقة المتنازع عليها بين تركيا وقبرص ومصر). لقد هدّدت تركيا بوقف عمليّات التّنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية القبرصية اليونانية، وقامت بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع جمهورية قبرص التركية (التي تعترف بها تركيا فقط). وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، أبرمت اتفاقية مع شركة شل (Shell) للتّنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية قبالة سواحلها في البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، أعلنت الحكومة التركية

26 <http://www.naturalgasasia.com/turkey-will-not-allow-transit-of-israeli-gas-to-europe-3483>

27 Mehmet Ögütçü, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension", The German Marshall Fund of the United States, Policy Brief, June 2012, p. 2.

خريطة رقم ٨: المنطقة المتنازع عليها بين تركيا وقبرص ومصر



المصدر:

International Crisis Group, "Aphrodite's Gift: Can Cypriot Gas Power a New Dialogue?", *Europe Report*, no. 216 (2/4/2012), p. 20.

الغاز القبرصية في البحر. كما تبادلت الدولتان الزيارات الرسمية ذات المستوى العالي، وأهمها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو إلى قبرص في شباط / فبراير عام ٢٠١٢^(٢٨).

هناك مصلحة قبرصية إسرائيلية مشتركة من أجل توثيق العلاقة ما بينهما نظراً لحالة التوتر التاريخية بين قبرص وتركيا وتدهور العلاقة ما بين إسرائيل وتركيا. وإذا أضفنا هذا إلى النزاع التاريخي بين تركيا واليونان، فإنه من غير المستبعد أن تتبلور في الأفق شراكة إستراتيجية ثلاثية بين إسرائيل وقبرص واليونان، وهو ما سوف يعدّ تحولاً إستراتيجياً مهماً بالنسبة إلى قبرص واليونان، علماً أنهما كانتا من الدول المساندة للقضية الفلسطينية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي. وبعد موقف اليونان الذي اتخذته تجاه ناشطي السلام في تموز / يوليو عام ٢٠١١ بمنع سفنهم من الإبحار باتجاه شواطئ قطاع غزة من أجل

المحروقات. غير أنه من المستبعد أن تشارك شركات الطاقة الكبرى في أي مناقصة قد تجريها تركيا أو حكومة قبرص التركية، نظراً لعدم اعتراف الأمم المتحدة بهذا الكيان أو بالوجود التركي في شمال جزيرة قبرص.

ورداً على تنامي الخلافات مع تركيا، كثفت إسرائيل دورياتها البحرية حول حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط. وشارت رفع مستوى قدراتها البحرية العسكرية من أجل معالجة التهديدات المحتملة من البحرية التركية ومن الصواريخ التي قد يطلقها حزب الله من لبنان. كما وثقت علاقاتها العسكرية مع كل من اليونان وقبرص، فأجرت مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان في عام ٢٠٠٨، ووقعت اتفاقية للتعاون والدفاع العسكري معها في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١١. أما قبرص، فقد وقعت مع إسرائيل اتفاقية عسكرية تسمح لسلح الجو والبحرية الإسرائيلية بالتدخل في حال وجود أي تهديدات لمنشآت

واشنطن أن ثروة الغاز سوف تدعم أمن الطاقة الإسرائيلي وتوفيقها اقتصادياً وعسكرياً في المنطقة. لكن الولايات المتحدة الأميركية تفضل الحفاظ على الأوضاع هادئة. وفي هذا الصدد، من اللافت للنظر أنها تبنت الاقتراح اللبناني للأمم المتحدة لترسيم الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية. أما عن الملف الثاني، فتخشى الولايات المتحدة الأميركية أن تتفاقم الأزمة التركية القبرصية. ولذلك تعمل على تهدئة الأوضاع بين تركيا وقبرص وإسرائيل، خاصةً أنها تحاول جاهدة إعادة تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا. أما فيما يخص أمن الطاقة الأوروبية، فالولايات المتحدة الأميركية تشجع التنسيق الإسرائيلي القبرصي اليوناني في المشاريع المستقبلية لتصدير الغاز المرتقب في هذه الدول الثلاث إلى أوروبا، وهو ما سيعزز أمن الطاقة الأوروبي ويقلل من اعتمادها على الغاز الروسي أو الشمال الأفريقي. ولا تعارض الولايات المتحدة مشاركة تركية في هذا المشروع عندما تكون الظروف مواتية، ولكنها تنظر بحذر إلى مشاركة روسية محتملة حتى لا تؤثر في الجهد الأوروبي لتأمين موارد طاقة مستقلة عن روسيا وشركاتها^(٣٠).

”

تعد منطقة شرق المتوسط من المناطق الحيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، ففيها تتقاطع ثلاثة ملفات مهمة: أولها، "أمن إسرائيل" والصراع العربي الإسرائيلي؛ وثانيها، القضية القبرصية وتقسيم الجزيرة؛ أما ثالثها، فهو تأمين إمدادات الطاقة لحلفائها الأوروبيين.

”

وعلى المستوى التجاري، ترى الولايات المتحدة الأميركية أن استكشاف الغاز وإنتاجه فرصة متاحة من أجل مشاركة شركاتها النفطية، خاصةً أن الشركات المحلية تفتقر إلى التكنولوجيا والخبرة في التنقيب عن النفط والغاز في أعالي البحار، مع أن معظم الشركات الأميركية الكبرى لم تبد اهتماماً كبيراً بالمشاركة في هذه المشاريع خشيةً منها أن تضر بمصالحها في الدول العربية عامةً وفي الخليج خاصةً^(٣١).

تحاول واشنطن أن تقلل من حالة التوتر بين كل من تركيا وقبرص وإسرائيل من دون أن تضغط بقوة على تركيا نظراً لدورها في الأزمة

كسر الحصار الإسرائيلي على القطاع، مؤشراً واضحاً على التقارب مع إسرائيل والتغير في الموقف اليوناني من قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. علاوةً على ذلك، سوف ترى تركيا في التقارب الإستراتيجي المرتقب بين إسرائيل وقبرص واليونان والتحدي الإسرائيلي لها، تهديداً لمصالحها وموقعها في حوض شرق المتوسط وسياسة حكومة أردوغان التي تهدف إلى فرض تركيا كقوة إقليمية في المنطقة. وتراقب تركيا بقلق التقارب بين إسرائيل وقبرص واليونان، ويبدو أن هامش المناورة لديها محدود من أجل الوقوف ضد تحقيق هذا التقارب وتحويله إلى تحالف. في المقابل، تسعى الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي إلى تخفيض حدة التوتر وتشجيع الحوار ما بين إسرائيل وتركيا واليونان، والاستفادة من هذه الثروة في مشاريع مشتركة.

يبدو جلياً من هذه التطورات الأخيرة أن تركيا في موقع صعب، وهامش الحركة لديها ضيق إذا أرادت أن تعارض مساعي قبرص لاستكشاف الغاز في مياهها الإقليمية، فأى خطوات في هذا الاتجاه سوف تضع تركيا في مواجهة لن تتحملها، خاصةً أنها لا تملك حلفاء إقليميين في ظل الأوضاع الزاهنة في سورية والأزمة النووية في إيران.

البعد الأميركي الأطلسي

في ظل الوضع الزاهن المتوتر في عددٍ من الدول العربية بسبب الربيع العربي واحتمال توجيه ضربة جوية إسرائيلية ضد إيران لوقف برنامجها النووي، ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية أن ينشب نزاع في شرق المتوسط بعد الخلافات التي برزت بين دول المنطقة على حدودها البحرية جراء الاكتشافات الأخيرة للغاز في كل من إسرائيل وقبرص. ومنطقة شرق المتوسط حيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث تتقاطع ثلاثة ملفات مهمة: أولها، "أمن إسرائيل" والصراع العربي الإسرائيلي؛ وثانيها، القضية القبرصية وتقسيم الجزيرة؛ أما ثالثها، فهو تأمين إمدادات الطاقة لحلفائها الأوروبيين^(٣٢). فيما يخص الملف الأول، تخشى الولايات المتحدة أن يؤدي النزاع على الغاز والحدود البحرية إلى تعقيد الأمور أكثر مما هي عليه حالياً، وتنشب مواجهة عسكرية بين عددٍ من الأطراف الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تأمل واشنطن أن تكون هذه الاكتشافات حافزاً من أجل حل عقد المنطقة والاستفادة المشتركة من ثروة الغاز، وتكون شركاتها النفطية من المستفيدين طبعاً. إضافةً إلى ذلك، ترى

30 Ibid.

31 Ibid.

29 Jeffrey Mankoff, "Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View From Washington", The German Marshall Fund of the United States, Policy Brief, June 2012, p. 1.

ممكنة من دون مباركة السلطات الرسمية الإسرائيلية. كما تساهم شركة غازبروم الروسية في المناقصة التي طرحها اليونان من أجل بناء شبكة من أنابيب الغاز في اليونان لتصدير الغاز اليوناني والقبضي المرتقب إلى الأسواق الأوروبية^(٣٢). في هذا السياق، لا تعارض كل من إسرائيل واليونان وقبرص مشاركة روسية في مشاريع الغاز المستقبلية، فهي ترى في هذه المشاركة وسيلة لعزل الموقف التركي في المنطقة وإضعافه. ولكن العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا قوية جدًا، إذ تضايفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ما بين سنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ ووصلت قيمة التبادل التجاري بينهما إلى ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وهو ما يعادل ثلاث مرات حجم التبادل التجاري التركي الأمريكي، وأصبحت روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا منذ عام ٢٠٠٧.

السورية والملف النووي الإيراني، علاوة على دورها في مشروع الدرع الصاروخية للحلف الأطلسي الذي سوف يستعمل الأراضي التركية لاستضافة محطات الرادارات^(٣٣). في المقابل، طمأنت الولايات المتحدة الأميركية كلاً من إسرائيل واليونان وقبرص، وعبرت عن التزامها بحماية أمنها من خلال قوات الأسطول السادس المرابط في البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، أجرت الولايات المتحدة الأميركية مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان (Noble Dina) خلال العام الحالي. كان هدفها التدريب على حماية منصات إنتاج غاز مشابهة للمنصات الإسرائيلية، من هجوم تقوم به قوة عسكرية لم تحدد إلا أن لها قدرات عسكرية مماثلة للجيش التركي^(٣٤). وهو تقدير غير واقعي، ونشك في أن هذا كان هدف المناورات فعلاً، فتركيا عضو أساسي في حلف الناتو. جدير بالذكر أن مناورات Noble Dina الأميركية الإسرائيلية اليونانية بدأت عام ٢٠١١ بعد انسحاب تركيا عام ٢٠١٠ من المناورات العسكرية المشتركة التي كانت تقيمها مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل منذ عام ١٩٩٨ (Reliant Mermaid)، كردة فعل على العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية عام ٢٠٠٩.

البعد الروسي

هناك بعدٌ روسي لا يُستهان به فيما يخص الاكتشافات الأخيرة للغاز في شرق المتوسط، فقد عبرت موسكو عن اهتمامها بهذه الاكتشافات ورغبتها في المساهمة في عمليات الاستكشاف من خلال شركة نوفاتيك (Novatek)، ثاني أكبر شركة غاز في روسيا بعد غازبروم (Gazprom) التي شاركت في الجولة الثانية من المناقصات التي طرحتها الحكومة القبرصية مؤخراً^(٣٥). ويعود الاهتمام الروسي بغاز شرق المتوسط إلى رغبة روسيا في أن تكون شريكاً في مشاريع الغاز القادمة، مهما كان حجم الاكتشافات، وتستفيد تجارياً منها بدلاً من الدخول في منافسة غير مجدية. بهذه السياسة تضمن روسيا لنفسها ولشركاتها الاستفادة مالياً من هذه المشاريع وحضورها في الصادرات المرتقبة للغاز إلى الأسواق العالمية بما فيها السوق الأوروبية. في السياق نفسه، أمضت الشركة الروسية غازبروم Gazprom اتفاقية أولية غير ملزمة مع مجموعة الشركات الإسرائيلية والأميركية التي تستغل حقول الغاز من أجل شراء الغاز الإسرائيلي المسال المرتقب من حقول لفيثان (Leviathan)^(٣٦). وفي هذا الصدد، نذكر أن هذه الاتفاقية لم تكن

”أمضت الشركة الروسية غازبروم Gazprom اتفاقية أولية غير ملزمة مع مجموعة الشركات الإسرائيلية والأميركية التي تستغل حقول الغاز من أجل شراء الغاز الإسرائيلي المسال المرتقب من حقول لفيثان (Leviathan)”

لا تنفي هذه العلاقة التركية الروسية القوية وجود عدد من الملفات التي قد تؤثر العلاقة بين الدولتين، وخاصة ملف الثورة السورية نظراً لوقوف تركيا ضد نظام الأسد إلى جانب الشعب السوري في مطلب تغيير نظام الحكم في سورية، فيما تقف روسيا إلى جانب النظام السوري. كما أن العلاقات الاقتصادية القوية لا تلغي بالضرورة الرصيد التاريخي من الصراع والتنافس في عهد الدولة العثمانية والإمبراطورية القيصرية الروسية، والذي تواصل طوال فترة الحرب الباردة. وفي هذا الإطار، جاء في كتاب "العمق الإستراتيجي" لوزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، أن الصراع على النفوذ مع روسيا ما زال قائماً بما

Bloomberg News, 22/3/2012:

<http://www.bloomberg.com/news/2012-03-22/gazprom-signs-deal-for-lng-exports-from-israel-s-offshore-fields.html>

"Gazprom Marketing and Trading Discusses marketing of LNG from Israel", Gazprom's website, 22/3/2012:

<http://www.gazprom-mt.com/WhatWeSay/News/Pages/Gazprom-Marketing-and-Trading-Discusses-Marketing-of-the-LNG-from-Israel.aspx>

36 Mehmet Ögütçü, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension".

32 Ibid., p. 3.

33 Ibid., p. 4.

34 Mehmet Ögütçü, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension", p. 4.

35 "Gazprom Signs deal for LNG Exports from Israel's Offshore Fields",

النجاعة الاقتصادية المؤكدة لهذا الاقتراح، هناك بعد جيوسياسي إيجابي للدول العربية، إذ سيؤدي إلى عزل إسرائيل في المنطقة وكسر التحالف الإسرائيلي القبرصي اليوناني المرتقب. تجسيد هذا الاقتراح على أرض الواقع في حاجة إلى عودة الاستقرار السياسي والأمني في سورية ومشاركة تركيا التي من المرجح أن تتقبل الفكرة على الرغم من خلافها مع قبرص لأنّ الغاز الذي سوف يمرّ بأراضيها ليس قبرصياً فقط ولكن سوري ولبناني أيضاً كما سوف يساهم في عزل إسرائيل في المنطقة، علاوةً على الفوائد الاقتصادية التي سوف تجنيها كدولة عبور للغاز المصدر نحو الأسواق الأوروبية.

لا يسمح المشهد العربي الحالي - في ظلّ الثورات العربية - للدول العربية بأن تقوم بدور مؤثّر في مجريات هذه التطورات على الساحل الشرقي للمتوسط، وهو ما كان يسمى تاريخياً بالساحل السوري. لكنّ هذا الوضع يحمل في أحشائه بذور التّغيير الجذريّ نحو أنظمة سياسية جديدة قائمة على عقد اجتماعي جديد يعتمد على المبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، ويعبر عن طموحات الشعوب العربية بما سوف يسمح، على المديين المتوسط والبعيد، بإعادة بناء البيت العربي داخلياً، ومن ثمّ التأثير إقليمياً وعالمياً من أجل حماية المصالح العربية في إطار نظرة عربية موحّدة بالشراكة مع قوى إقليمية تلتقي معها في المصالح. وهذا التّغيير الضروري هو الشرط الرئيس من أجل إعادة التوازن الجيوسياسي لصالح الدول العربية للوقوف في وجه الأطماع الإسرائيلية في المنطقة. في هذا الإطار، نلاحظ بعض المؤشّرات الإيجابية في الدول العربية التي سقطت فيها الأنظمة السابقة مثل تونس ومصر اللّتين تعرفان تحولاتٍ سياسية جذرية إيجابية سوف يكون لهما الأثر الكبير في الدول العربية الأخرى وخاصةً في حالة مصر نظراً لحجمها وموقعها الإقليمي. وهناك مؤشّرات للسياسة الخارجية المصرية الجديدة ما بعد سقوط مبارك تدلّ على عزم الدولة المصرية على الابتعاد عن دور العراب الأميركي في المنطقة، خاصةً بعد قرار رفع الحصار عن غزة من الجانب المصري على الرغم من العملية الإرهابية الأخيرة في سيناء، والتي راح ضحيتها ١٦ جندياً مصرياً، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة عن المصالح الأميركية ومسخرة للدفاع عن مصالح مصر الوطنية والقومية.

يستدعي "تشكيل مظاهرات أممية داخل المنطقة وخارجها من أجل موازنة العنصر الروسي في المنطقة"^(٣٧). ويذكر الكاتب أنّ العلاقات التركية الروسية تأثرت بأزمة كراباخ، ويقول: "لقد تأثرت معادلة العلاقات التركية - الروسية نتيجة للمواجهات الآذرية - الأرمنية على محور كراباخ في جنوب القوقاز، والمواجهة الروسية - الشيشانية في شمال القوقاز"^(٣٨).

الخلاصة

تبدو في الأفق ملامح لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، فهناك إمكانية لتطور التقارب الإسرائيلي القبرصي اليوناني إلى تحالف ثلاثي في المدى البعيد، خاصةً إذا جرت اكتشافات جديدة للغاز في الدّول الثلاث، وإذا لم تحلّ الخلافات التركية مع هذه الدول. أما فيما يخصّ الدول العربية في شرق المتوسط والوطن العربي عامّةً، فلا شكّ في أنّه إذا تجسّد هذا المحور الثلاثي على أرض الواقع، وفي المدى البعيد، فإنّ ذلك سوف يُضعف الدول العربية إقليمياً، خاصةً إذا تواصلت حالة الضعف والانقسام التي تتميز بها الدول العربية. وسوف يعطي هذا المحور الثلاثي، إذا تجسّد، في المدى البعيد عمقاً اقتصادياً إستراتيجياً مهماً لإسرائيل في المنطقة ويفكّ عزلتها الإقليمية ويعوّضها خسارة الحليف التركي. ولا يبدو، في الوقت الراهن على الأقل، أنّ الدول العربية قادرة على القيام بدور فعال إقليمياً في إطار نظام عربي إستراتيجي يستطيع أن يستغل نفوذه الاقتصادي المتمثل في ثروته النفطية الهائلة من أجل اقتراح شراكة عربية قبرصية يونانية في مجال الطاقة والمجالات الأخرى للحدّ من التقارب مع إسرائيل، أو على الأقل من أجل الوقوف كتلة متماسكة في وجه هذا التحالف الثلاثي المحتمل. وقد يتغيّر الوضع طبعاً في حال إجراء عمليات تنقيب واكتشاف احتياطيات غاز على طول الساحل السوري واللبناني بعد الثورة السورية. وفي هذا الإطار، من مصلحة كل من سورية ولبنان التنسيق لبناء شراكة مع قبرص من أجل استغلال وتصديره لأوروبا من خلال أنبوب الغاز العربي، بعد ربطه بشبكة أنابيب الغاز التركية، وهو اقتراح أقل تكلفة من اقتراح بناء شبكة من الأنابيب تربط إسرائيل بقبرص واليونان المذكور في هذه الدراسة. علاوةً على

٣٧ أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٥٠.

٣٨ المصدر نفسه، ص ١٥٢.